وقع منهم مع ان الذي نقل منها ذلك الكرام ه
الكاتبون قوله واما تلا المعطوف اي غير
المفصول باما اما المفصول بها فالمختار فيه
الرفع نظير ما تقدم ما لم يرجح النصب مرجح
قوله بين الرفع والنصب اي لتعارض ه
المرجحين لان الرفع ترجح بتقديم المعطوف
عليه والنصب ترجح بقربه قوله شرطا ان
يكون في الثانية الخ هذا الشرط لجواز
نصب الاسم المشغول عنه لان جملته
حينئذ تكون معطوفة علي الخبر فلا بد
فيها من رابط كالخبر وفيه ان المثال الذي
سيذكره الشارح لا يتعين عود الضمير
فيه الي الاسم الاول لجواز عوده الي
الثاني بل هو الاظهر لكونه اقرب ه
مذكور و قول العلامة البهوتي وعدم
الابراز مع وجوبه حينئذ كما هو مذهب
البصريين لبيته ما فا له تدبر قوله
لان في كل منهما مشاكلة اي للمعطوف عليه
ولان سلامة الرفع من الحذف عارضت
نحو ترتيب النصب علي اقرب مذكور قوله
ثانيه لا اثر للعطف فيه اي علي الجملة ه

الصغري

الصغري لان جملتي التعجب لما كانت جامدة
اشبهت الاسم فكانها ليست ذات وجهين ه
فيترجح الرفع حينئذ ويجوز النصب بمرجوحية
قوله يمتنع النصب اي بناء علي ان العطف
علي الصغري ولا رابط اما اذا جعل العطف
علي الكبري فيجوز وان فات التناسب و
بهذا احتمل الجواز في القول الثاني و لذا
ذهب في التوضيح الي ان الخلف لفظي فلا
حاجة الي استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود
الرابط ولا الي بيان وجه استثنائه خلافا
لسم قوله الواو كالفا رد بان الواو انما تكون
للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذان
يقوم ويقعد تدبر قوله وهو ما يقتضيه
كلام الناظم اي حيث اطلق في المعطوف
ولم يقيده بعاطف خاص قوله شبه ه
العاطف في هذا البيان اي في جواز الامرين
علي السواء اذا سبقه جملة ذات وجهين
ولا ينافي صحة النصب هنا اشتراط الضمير
او الفاء اذ لا عطف هنا حتى يحتاج الي الرابط
فلا تغفل قوله وشبه الفعل اي الوصف
الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصب نحو

Copyright © King Saud University